ولي العهد رئيس الوزراء يتلقى اتصالا هاتفيا من رئيس وزراء ماليزيا

ماليزيا تؤكد دعم البحرين للحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها

تلقى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء اتصالا هاتفيا من أنور إبراهيم رئيس وزراء ماليزيا الشقيقة.

وخلال الاتصال تبادل صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء مع رئيس وزراء ماليزيا التهاني والتبريكات بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك، داعيين الله سبحانه وتعالى أن يعيد هذه المناسبة المباركة على البلدين والشعبين الشقيقين والأمتين العربية والإسلامية بالخير واليمن والبركات.

وأكد رئيس وزراء ماليزيا تضامن بلاده ووقوفها إلى جانب مملكة البحرين، وإدانتها واستنكارها الاعتداءات الإيرانية العدائية الآثمة التي تستهدف مملكة البحرين، مؤكدًا دعم ماليزيا للبحرين للحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها ومواطنيها والمقيمين فيها.

وأكد صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء عمق العلاقات الوثيقة التي تجمع البلدين الشقيقين، وما تشهده مسارات التعاون والتنسيق المشترك من تقدم ونماء على مختلف الأصعدة، معربا عن بالغ تقديره لمواقف ماليزيا الشقيقة الداعمة لمملكة البحرين.

○ سمو ولي العهد رئيس الوزراء.

○ رئيس وزراء ماليزيا.

بناء على طلب البحرين.. مجلس حقوق الإنسان يناقش العدوان الإيراني على دول التعاون والأردن

يعقد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة نقاشًا عاجلًا بشأن «العدوان العسكري الأخير الذي شنّته إيران ضد البحرين والأردن والكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في 28 فبراير 2026، الذي استهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية، وأسفر عن سقوط ضحايا أبرياء».

وبحسب موقع «الأمم المتحدة» سيُعقد النقاش العاجل اليوم الأربعاء 25 مارس 2026، في قاعة الجمعية بقصر الأمم في جنيف. وسيكون الاجتماع مفتوحًا لوسائل الإعلام، كما سيتم بثه مباشرة عبر موقع webtv.un.org باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

ويُعقد هذا النقاش العاجل بناءً على طلب رسمي قُدِّم يوم الأربعاء 18 مارس 2026 من قبل مملكة البحرين نيابةً عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأردن، ويشير الطلب إلى أن مجموعة الدول تعتزم تقديم مشروع قرار إلى المجلس، وذلك على صلة بالنقاش العاجل.

وقد تم تعديل برنامج عمل الدورة العادية الحادية والستين الجارية لمجلس حقوق الإنسان لإدراج هذا النقاش العاجل.

البحرين تلقي بيانا باسم دول مجلس التعاون والأردن أمام مجلس حقوق الإنسان

ألقى السفير عبدالله عبداللطيف عبدالله المندوب الدائم لمملكة البحرين لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف بيانا باسم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، وذلك في إطار طلب عقد نقاش عاجل خلال أعمال الدورة الحادية والستين لمجلس حقوق الإنسان، بهدف وضع الاعتداءات الإيرانية الآثمة ضمن أولويات المجلس ومعالجة تداعياتها الحقوقية بشكل عاجل.

وأكد البيان أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تواصل منذ 28 فبراير 2026 تنفيذ هجمات عسكرية غير مبررة استهدفت أراضي عدد من الدول، من بينها مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان ودولة قطر ودولة الكويت والمملكة الأردنية الهاشمية، مشيرا إلى أن هذه الهجمات طالت المدنيين والبنية التحتية الحيوية، وأسفرت عن سقوط ضحايا وأضرار جسيمة، بل تمتد لتشمل البنية التحتية الأساسية لحياة المدنيين، وتثير مخاوف بشأن أمن الملاحة الجوية والبحرية، ولا سيما في مضيق هرمز، فضلا عن تأثيرها على سلاسل الإمداد واستقرار أسواق الطاقة العالمية، بما يشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتهديداً مباشراً للسلم والأمن الإقليمي والدولي.

كما أكّد البيان أن موقف المجتمع الدولي كان واضحاً إزاء هذه الاعتداءات، بإدانة الأمين العام للأمم المتحدة لهذه الهجمات، ومجلس الأمن في قراره رقم 2817 (2026)، الذي أدان هذا العدوان بأشد العبارات، مؤكداً أنه يشكل خرقاً للقانون الدولي وتهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين.

وشدّد البيان على أن طلب عقد النقاش العاجل يأتي في ضوء خطورة هذه الاعتداءات وتداعياتها المتصاعدة، داعياً إلى الوقف الفوري للهجمات، والالتزام الكامل بالقانون الدولي، وحماية المدنيين، مؤكداً أهمية اضطلاع مجلس حقوق الإنسان بدوره في معالجة هذه التطورات، وحث الوفود على دعم هذا الطلب بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

سفراء دول مجلس التعاون والأردن يلتقون بنائبي وزير الخارجية الروسي

اجتمع سفراء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية لدى روسيا الاتحادية، برئاسة أحمد عبدالرحمن الساعاتي سفير مملكة البحرين رئيسة الدورة الحالية لمجلس التعاون، مع ألكسندر عليموف نائب وزير خارجية روسيا الاتحادية لشؤون المنظمات، وغيوركي بوريسينكو نائب وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك في مقر وزارة الخارجية الروسية في موسكو، لبحث مستجدات الأوضاع الإقليمية.

وخلال اللقاء أكد السفير أحمد عبدالرحمن الساعاتي أن دول مجلس التعاون تعرضت منذ 28 فبراير 2026 لسلسلة من الهجمات الإيرانية الآثمة، استهدفت مناطق سكنية ومنشآت مدنية ومرافق حيوية في دول المجلس والمملكة الأردنية الهاشمية، ما يُعد انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، وتهديدًا مباشرًا للسلم والأمن الدوليين.

وطالب السفراء بضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2817 (2026)، بما يشمله من الدعوة إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية، وحماية المدنيين والمنشآت المدنية، وضمان أمن الملاحة الدولية. وأكد السفراء أهمية اتخاذ خطوات عملية وآليات واضحة لضمان الالتزام ببنود القرار، بما في ذلك تفعيل الجهود الدولية لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار، وتعزيز العمل المتعدد الأطراف لدعم الاستقرار الإقليمي، مؤكدين في الوقت ذاته تطلعهم إلى أن تضطلع روسيا الاتحادية، بصفتها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن، بدور فاعل في وقف الهجمات العدائية الإيرانية السافرة.

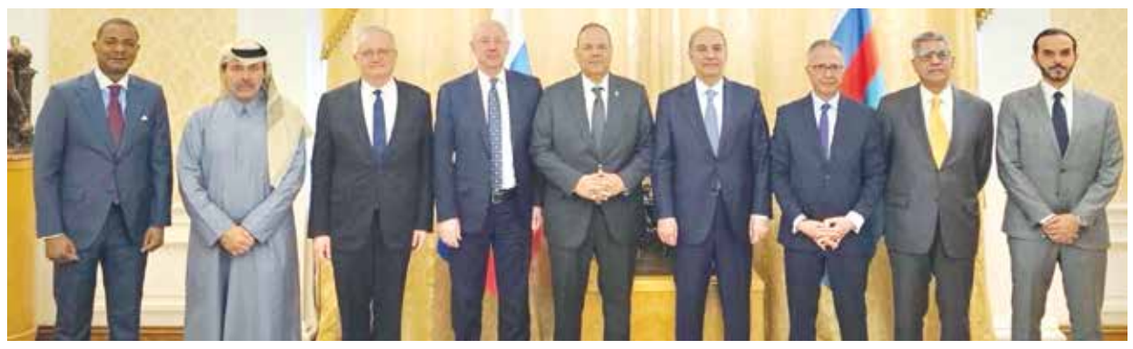

من جانبهما، رحب نائبا وزير الخارجية الروسي بسفراء دول مجلس التعاون والأردن، مؤكدين عمق العلاقات الثنائية التي تربط روسيا الاتحادية بدول الخليج والأردن. كما أكدا دعم روسيا سيادة دول مجلس التعاون وسلامة أراضيها، وإدانتها الهجمات التي استهدفت المدنيين والبنية التحتية المدنية، مشددين على أهمية تجنب المزيد من الخسائر البشرية والمادية.

وجرى خلال اللقاء تبادل وجهات النظر حول سبل تعزيز التنسيق الدبلوماسي، وتكثيف الجهود الدولية الرامية إلى احتواء التصعيد، والحفاظ على أمن واستقرار المنطقة.

سفراء دول مجلس التعاون والأردن يبحثون مع وزير الخارجية التركي مستجدات الأوضاع في المنطقة

اجتمع سفراء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية المعتمدون لدى جمهورية تركيا، برئاسة السفير بسام أحمد مرزوق سفير مملكة البحرين لدى جمهورية تركيا، بصفة المملكة دولة الرئاسة لمجلس التعاون في دورته الحالية، مع هاكان فيدان وزير خارجية جمهورية تركيا، بمقر الوزارة، لبحث مستجدات الأوضاع في المنطقة في ظل الاعتداءات الإيرانية الآثمة على دول مجلس التعاون والمملكة الأردنية الهاشمية.

وخلال الاجتماع أكد السفراء أن أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمثل منظومة مترابطة لا تقبل التجزئة، كما تم استعراض آثار الاعتداءات الإيرانية السافرة على دول المجلس والمملكة الأردنية الهاشمية، التي استهدفت منشآت مدنية ومواقع خدمية ومناطق سكنية، وما تسببت فيه من خسائر في الأرواح والممتلكات.

وأكد سفير المملكة في أنقرة ضرورة وقف إيران تلك الاعتداءات الآثمة، وأهمية مواصلة التنسيق والتعاون المشترك لمواجهة التحديات الراهنة، بما يسهم في تعزيز أمن المنطقة واستقرارها.

رئيس جمعية المحامين العرب في بريطانيا يتسلم تقريرا عن العدوان الإيراني

اجتمع أمس في العاصمة البريطانية لندن، المنسق العام للتحالف الدولي لمواجهة عدوان النظام الإيراني الأستاذ فيصل فولاذ، مع رئيس جمعية المحامين العرب في بريطانيا صباح المختار، حيث سلّمه التقرير الأول للتحالف للفترة (من 28 فبراير إلى 23 مارس 2026).

وأوضح فولاذ أن التقرير يتضمن رصداً حقوقياً موثقاً للانتهاكات التي ارتكبها النظام الإيراني بحق عدد من دول الخليج العربي، بما في ذلك استهداف المدنيين والمنشآت الحيوية والبنية التحتية، في انتهاك صارخ لمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وعلى رأسها مبدأ حظر استخدام القوة المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

كما أشار إلى أن التقرير يعتمد على معلومات ميدانية وبيانات رسمية، ويهدف إلى تعزيز الجهود الحقوقية الدولية لمساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات الايرانية، ورفع مستوى الوعي الدولي بخطورة هذه الاعتداءات على الأمن والاستقرار الإقليمي.

من جانبه، ثمّن الأستاذ صباح المختار هذه المبادرة الحقوقية، مؤكداً أهمية توثيق الانتهاكات الايرانية وفق المعايير القانونية الدولية، ودعم الجهود الرامية إلى حماية المدنيين وضمان عدم الإفلات من العقاب للنظام الايراني ودعم جمعية المحامين العرب لكل انشطة التحالف وادانتهم العدوان الغاشم الايراني ووقوفهم مع دول الخليج العربي.

النائب جلال كاظم: لا حصانة للحسابات الإلكترونية من القانون والإعلام الرسمي للدولة هو المرجع

أكد النائب جلال كاظم المحفوظ أهمية التحلي بالوعي والمسؤولية في التعامل مع ما يُنشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، محذرًا من خطورة الانسياق وراء التعليقات الاستفزازية والردود غير المتزنة التي قد تقود إلى عواقب سلبية على الفرد والمجتمع. وأوضح أن بعض ما يُطرح في الفضاء الإلكتروني يهدف إلى إثارة الجدل وبث الفرقة، مشددًا على أن التفاعل العاطفي والسريع مع هذه المحتويات يساهم في تحقيق أهداف مروّجيها من دون إدراك، وأن الكلمة غير المحسوبة قد تؤجج الخلافات وتُعمّق الانقسامات داخل المجتمع. وأشار إلى أن الحكمة تقتضي التمييز بين ما يستحق الرد وما يجب تجاهله، لافتًا إلى أن ضبط النفس والتعاطي المتزن يعكس وعي الفرد ومسؤوليته الوطنية.

وبين وجود حسابات سواء من داخل مملكة البحرين أو من خارجها، تتعمد نشر محتوى مضلل عبر وضع عناوين مغايرة لمضمون المنشورات، أو تقديم معلومات تفتقر إلى المصداقية، ولا تمثل التصريحات الرسمية المعتمدة، وذلك بهدف الإثارة وجذب التفاعل وإقحام الناس في جدل وتعليقات قد تضر بهم.

وأضاف أن بعض هذه الحسابات تحاول التنصل من المسؤولية بعبارات مثل «الحساب غير مسؤول عن التعليقات»، مؤكدًا أن هذا الطرح غير صحيح، وأن المسؤولية قائمة قانونًا، وأن إدارة المنصات تتحمل تبعات ما يُنشر فيها، خاصة إذا كان من شأنه إثارة الفتن أو الإضرار بالمجتمع.

وأشار إلى أنه قد تم التوافق على قانون الصحافة والفضاء الإعلامي في مجلس النواب، مؤكدًا أهمية تطبيق القانون على الجميع من دون استثناء، بما يضمن حفظ الحقوق وتنظيم الفضاء الإعلامي والرقمي بما يخدم المصلحة العامة.

كما أعرب عن أمله في أن تقوم الجهات الرسمية باتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف الحسابات الإلكترونية غير الرسمية عن الخوض في الاخبار والإعلام في القضايا الإقليمية والدولية، لما لذلك من تأثير مباشر على الرأي العام، داعيًا إلى ضرورة اعتماد المعلومات من المصادر الرسمية والصحف المعتمدة والإعلام الوطني للدولة، بما يعزز المصداقية ويحد من انتشار الأخبار المضللة.

وشدد على أن التعليقات والمنشورات في وسائل التواصل لا تُعد بمنأى عن المساءلة، مؤكدًا أن الكلمة أو التعليق قد يجرّ صاحبه إلى المساءلة القانونية وفق القوانين والأنظمة المعمول بها، خاصة إذا تضمنت إساءة أو تجاوزًا أو مساسًا بالآخرين أو بالسلم المجتمعي.

ودعا إلى ضرورة محاسبة كل من يسهم في نشر الفتن أو الترويج للمحتوى المضلل، مؤكدًا أن الحفاظ على أمن واستقرار الوطن مسؤولية مشتركة، تتطلب وعيًا جماعيًا وتكاتفًا مجتمعيًا.